

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اننا إذ ندرك ونعي أننا نعيش مرحلة بالغة الحساسية والخطورة في تاريخ قضيتنا ونضالنا ، وإدراكنا ووعينا هذا لا يقف عند أبعاد المرحلة ، بل أننا أيضاً ندرك ونعي دوافعها وأسبابها وما فرضته الأخيرة من آليات وسياسات حتى أصبحنا نعيشها " المرحلة " ، لذا فإن إدراكنا هذا النابع من إيماننا بقضيتنا وولائنا لها يجعلنا أكثر إيماناً وإصراراً على تمسكنا بفلسطينيتها التي لا تتعارض مع ارتباطها بأممتنا وبكل إنسان ناضل من أجلها ، لذا فنحن جندٌ في معركة الدفاع عنها وعن بقاء الخيار الفلسطيني خياراً نرفض المساس به ، وسنقف وبكل صلابة في وجه أي جهة كانت محلية أو خارجية ، نحاول أن نتجاوز خيارنا الفلسطيني فتتجاوزنا ....

وعليه ، وفي ذات الوقت الذي ندرك ذلك ونعيه فإننا ندرك أيضاً أننا الآن نعيش واقعاً جديداً يحتمل الاختلاف سياسياً ، إلا أننا ندرك أنه واقعاً يحمل في ثناياه - عدى عن كونه مرحلة جديدة - ولادة مجتمع فلسطيني ... نطمح لأن يكون كحجم الحلم الذي لطالما ناضلنا من أجله طويلاً ... نطمح لأن يكون مجتمعاً قائماً على قيم وأسس تضمن لنا أولاً الاستمرارية والقدرة من أجل مواصلة العمل لنيل حقوقنا التاريخية المشروعة ....

وثانياً ... مجتمعاً تسوده مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية ، وكل القيم التي من شأنها أن تحقق مجتمعاً قادراً على النمو والتطور في كل الاتجاهات والمجالات .

وهذا لا يؤتى إلا بوقوف الكل عند مسؤولياته ، أولاً ليمتثل لما تمليه عليه المسؤولية من دور وواجب ، وثانياً ليمارسها فيحسن أدائه لها وينجز ما توجب إنجازها ، وهذا أمر يجب ان ينسحب على كل مستوى مسؤول من قمة الهرم المسؤول كمهام ومواقع ، حتى قاعدة هذا الهرم . والمسؤولية بعد ذلك لا تقف عند مستوى الامتثال والاداء لها ، بل تتعداها لمرحلة الرقابة والمتابعة التي هي ليست فقط دور المؤسسة المسؤولة أو الشخص المسؤول ، بل هي أيضاً حق الشعب



وممثليه ، ونحن اذا ما نجحنا بخلق حالة من التكامل بين هذه وتلك ، واستطعنا بنفس الوقت ان نبقي أبواب الحوار مفتوحة في المجتمع بكل قطاعاته ومستوياته المسؤولة ، مؤكدين على ان الحوار بالضرورة يجب ان يكون مسؤولاً وبناءً ، على قاعدة ان شكل الحوار أيضاً ووسائله ليس كتلك التي يفرضها البعض مقصورة فقط على وفود متقابلة في غرف ومكاتب مغلقة ، بل اننا نعتقد أن شكل الحوار الذي من حق قطاعات الشعب ان تمارسه بأن تعبر عن إرادتها وموقفها إتجاه أي قضية تشغل اهتمامها مجتمعة بأي وسيلة لا تتناقض والحق المشروع بحرية التعبير ، وهذا يقودنا لان نوكد ان حرية التعبير برأينا لا يجب ان تحاط بحملة من القوانين حتى يصبح التعبير حراً ، ويصبح الحوار محدوداً او مسيراً او مسموحاً فقط كما يراه المسؤول الرسمي ... فننقاد لحالة يصبح فيها التعبير ممنوع والحوار معدوم ... وحتى لا نصل لذلك ، وحتى لا نتوه نحن أيضاً في المقام هذا في الانتقال بين شأن وآخر لانه حق كل شؤون حياتنا أصبحت تفرض نفسها علينا ، حتى عندما نكتب ، لأنها الآن انتقلت لتصبح هماً يشغل بالنا ... فبغير إرادة في الانتقال كذلك لان الهم كبر وأثقلنا به وطاقنا إحتمالنا أصبحت مهددة بالانفاذ ... لذا ترانا نعبر من محطة لأخرى ... لأن الأمور فعلاً متداخلة ... وتذهب بنا حتى الكلمات لتنتفح الهموم على بعضها لتزاحمها وثقلها .. فكلّ يقودك للآخر دون حتى ان يتفق المرء مع ذاته أو قلمه أحياناً ...

وحتى لا يحدث ذلك فنطيل فنتوه ...

فإننا نخاطبكم لنقف وإياكم عند كثير من القضايا التي تفاعلت وتفاعل بواقعا ، والتي إن استمرت على ما هي عليه فإنها تقودنا إلى ما لا نأمل جميعاً ان نكون عليه من حال في حينه ، وما أحداث جامعة النجاح الوطنية التي تمثلت باقتحام قوات الأمن لها ، الا شاهد على خطورة الموقف وما يتفاعل داخل المجتمع ، فهذه الأحداث التي نعتبرها جريمة أخلاقية يجب الوقوف عندها وقفة جادة ومسؤولة ... تمنع تكرارها في المستقبل ويحاسب كل القائمين عليها .



وما ذلك إلا لإدراكنا لدورنا المسؤول تجاه مجتمعنا وقضاياها ، وحرصنا على ان تكون الولادة التي تحدثنا عنها سابقاً سليمة ، فنحن نحاول ان نسهم برأينا معكم ، فعلنا نرى ما لا تروه ، وان كنتم تروه فما نحن نؤكد ما تروه ، وبذلك نسنده وندعمه ...

وإننا بذلك نعتقد ان كل ذلك تكمن معالجته بالمباشرة بالعمل الجاد بدوركم المنوط بكم ، وبضرورة وجود ما نفتقد الآن " الدستور " ... " القانون " ... و ... الخ .

وعليه فإننا نؤكد على تمايلي :-

أولاً : إن مجتمعنا لا يسوده تشريع ودستور وقانون يخدم المواطن ، ويصون استمرارية وبقاء المجتمع وتطوره ... ويضمن للجميع أفراداً وجماعات الحق في حرية الرأي والتعبير بكل أشكاله ، ويحدد الأدوار و الحقوق والواجبات ... لكل جهة وفرد ... ويكفل الحريات ويحميها ، ويمنع أي جهة مصادرة هذا الحق او الاعتداء عليه ، نراه مجتمعاً محكوماً عليه بالفشل .

ثانياً : اننا نؤكد على وجوب ان يستند ويضمن التشريع إشاعة الديمقراطية وحرية الرأي ... وضرورة حرية الحياة الحزبية والنقابية ... وضمن إشاعة مبادئ العدالة والمساواة والتعددية ، وتكافؤ الفرص بين الجميع ، وصون حق المرأة ودورها .

ثالثاً : ضرورة تعريف وتحديد لعمل ومهام وأدوار المؤسسات القائمة ، ونخص بالذكر أجهزة الأمن وما يتصل بها ، فهي متعددة وتضفي على المجتمع طبعاً يتنافى مع توجه سائد للسعي باتجاه مجتمع مدني .... وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة ضبط ممارسات هذه الأجهزة التي أودت حتى الان بحياة مواطنين ... حيث يجب تفعيل الرقابة على هذه الأجهزة .... وتحديد مهام أفرادها ومسؤوليها بشكل يحقق كفاءة في الأداء ، ويحفظ ويصون حق المواطنين وحررياتهم ... ويضع حداً لكثير من الاختراقات والانتهاكات التي تقع نتيجة ممارسات كثيرة والتي كان آخرها ما ارتكب بحق جامعة النجاح الوطنية من عمل مدان .



رابعاً : اننا نؤكد على رفضنا لكل أشكال الاعتقالات السياسية ، او الاعتقالات بتهمة الرأي ، ونطالب بصون حرية الاعتقاد السياسي للأفراد والجماعات ... وفي هذا السياق نطالب بإلغاء محاكم أمن الدولة التي تنتافي والمجتمعات المدنية والديمقراطية .

خامساً : نطالب بصون وحماية حقنا الذي مارسناه طويلاً في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ... بحرية الحياة السياسية والفكرية والثقافية ... ومنع أي جهة من مصادرة هذا الحق ، حيث من حقنا التجمع والعمل في الأطر السياسية والنقابية وممارسة حياتنا السياسية ، ومن حقنا ممارسة حرية الكلمة والتعبير والرأي بكافة الوسائل والأشكال ... وممارستنا نشاطاتنا الطلابية والنقابية داخل وخارج الجامعات بما يسهم في بناء المجتمع وتقدمه .

سادساً : ان صون حرمة الجامعات وحرية التعليم فيها حق انساني مقدس يجب ضمانه ويجب ضمان عدم تدخل أي جهات أمنية بالجامعات او اقتحامها ... ويجب سن القانون الذي يمنع دخول العسكريين بالجامعات في مهمات رسمية او أثناء ممارستهم أعمالهم ، وعدم السماح لاي كان عسكرياً او غير عسكري دخول الجامعات بالسلاح .

سابعاً : نطالب بموقف مسؤول عما حصل بجامعة النجاح الوطنية السبت الماضي الموافق ٣٠ / ٣ / ١٩٩٦م ... حيث كان اقتحام الجامعة ... انتهاك صارخ وفاضح لابطس المبادئ الإنسانية ، ومثل الاقتحام والاعتداء على الطلبة والعاملين في الجامعة وممتلكاتها ضرباً لكل القيم والمبادئ ... فكان جريمة أخلاقية ... ديست فيها حرمة الجامعة و طلبتها دون مبرر ... فالجريمة الكبرى تكون بالسكوت عن ذلك ، ونحن نطالب :-

١- بتشكيل لجنة تحقيق محايدة من أعضاء المجلس التشريعي وأكاديميين ومحامين وطلبة وجهات وطنية ودينية .. تقف على حقيقة الأحداث .. وتحدد نتائجها ... وتعلنها على الرأي العام .

٢- بوجوب إيقاف كافة المسؤولين عن أحداث جامعة النجاح فوراً ، حتى

ظهور نتائج التحقيق .



٣- نؤكد رفضنا لتدخل أي جهة أمنية او رسمية حكومية بالنشاطات والفعاليات الطلابية .

ثامناً : نطالب بصون حقنا بحرية التعبير خارج الجامعة بشكل لا يخل بنظام المجتمع وقانونه ... وندين كل الإجراءات والممارسات التي اتخذت بحقنا مؤخراً لحرماننا هذا الحق ... حيث تمثل ذلك بمنع الباصات من نقلنا من الجامعة لرام الله للتعبير عن رأينا بمسيرة سلمية .

تاسعاً : نطالب بالإفراج الفوري عن كافة زملائنا الطلبة المعتقلين في سجون السلطة من كافة الجامعات وكافة الانتماءات الحزبية او النقابية ، ونطالب بوقف ممارسات التعذيب بحقهم .

اننا إذ نضع بين أيديكم هذا الرأي ، فإننا نؤكد مجدداً اننا لن نأل جهداً في العمل من اجل ان نصل معاً لحلمنا الذي طالما ناضلنا من اجله مؤمنين بان شعبنا قادر على ان يتجاوز المحن وقادر على الدفاع عن خياره الفلسطيني ... وقادر على الوقوف وقادر على الوقوف في وجه كل التحديات ... و ...

نأمل لكم كل التوفيق

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التاريخ : الأربعاء ، الموافق ٣ / ٤ / ١٩٩٦م

التوقيع  
الحركة الطلابية  
في  
جامعة بيرزيت

